جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية العلوم الإقتصادية و التسيير

و العلوم التجارية

قسم العلوم التجارية

المستوى: ثانية ليسانس

المقياس: إقتصاد جزائري

الفوج:02

بحث تحت عنوان:

الإصلاحات الإقتصادية من الجيل الأول على الإقتصاد الجزائري 1980-1989

إعداد الطلبة:

- بولطافي يوسف

أستاذ(ة) المقياس:

- د.إليفي

السنة الجامعية: 2022/2021

المقدمة:

قدمت مفهوم شامل عن للإصلاح الإقتصادي وقدمت إشكالية عن فيما تتمثل الإصلاحات الإقتصادية على الإقتصاد الجزائري الممتد بين الفترة 1980_1989 ؟

المبحث الأول: الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر في الفترة

المطلب الأول : سلسلة الإصلاحات الإقتصادية

هي القاعدة الأساسية لسياسة التنمية والركيزة التي يقوم عليها البناء الإجتماعي .

الفرع 1: اعادة الهيكلة.

تنقسم إلى إعادة هيكلة عضوية أعطت 300 مؤسسة جديدة إنطلاقا من 50 مؤسسة

ثانيا:إستقلالية المؤسسات , هناك ثلاث مبادئ :

مبدأ الإستقلالية يحدد العلاقات الخارجية للمؤسسة خاصة إتجاخه الوصاية والإدارات والأجهزة الأخرى ,إعطاء الإستقلالية هو إعادتها إلى إختصاصها ومهامها.

المبادئ التي ترتكز عليها :

-تكريس مبدأ العمل كمصدر للتنمية الإقتصادية .

-تحيد مسؤولية الأعوان الإجتماعيين داخل المؤسسة .

_إقامة طابع التعاقدية لعلاقات العمل .

المبحث الثاني :أهداف الإصلاح وعملية إعادة الجدولة.

المطلب الأول : أهداف الإصلاح الإقتصادي في الجزائر.

أهداف الإصلاحات في الإقتصاد الجزائري لا تخرج عن إطار الأدبيات الإقتصادية . التي هيمنت على كل مرحلة من مرحلة الإقتصاد الجزائري .والظروف والمستجدات التي سادت كل منها إلا أنه بدا من منتصف الثمانينات وحتى قبلها سجب الإقتصاد الجزائري مايلي :

_كون المحروقات تحتل أكبر نسبة من الصادرات الجزائرية مما جعل الإقتصاد الجزائري رهن تقلبات السوق البترولية .

-التركز الجغرافي الكبير للصادرات والواردات حيث تشكل دول الإتحاد الأوروبي .

-مستوى المديونية المرتفع .

المطلب الثاني : عملية إعادة جدولة الديون .

–تذبذب وعدم إستقرار ديون الجزائر وضغط البطالة الذي كان يتفاقم بمرور السنوات أدى إلى زيادة الأعباء وإتكالها فقط على أموال النفط التي كانت تشهد إنخفاظ حاد سنة 1986 أدى إلى الضعف النقدي للدولة وهذا ما أدى بها إلى أهداف الإصلاح الذاتية في الثمانينات تدور حول :

–تجاوز العجز في الميزاينية العامة للدولة .

–التحكم في تسيير المؤسسة العمومية .تفعيل الإستثمارات العمومية الإصلاحات كانت ذاتية ولم تكن مدعومة من قبل عهيئات الدولة .

– تأثير بعض القطاعات بالتدابير المتخذة ,فتعديل سعر صرف الدينار أثر بشكل فادح على تكاليف الإنتاج كون نسبة الإندماج الداخلي ضعيف جدا أدى إلى خسائر الصرف .

– التردد الشديد في الإصلاحات نتيجة الخوف من ردود الفعل الإجتماعي تجاه التدابير المرتبطة بالوضع الإجتماعي كتجميد الأجور.

–التناقض في المواقف بين "الإصلاحيين " الذين كانو يدعون إلى الإصلاحات عميقة تمارس على المؤسسات .

الخاتمة :

بعض النتائج المستخدمة من البحث